في بيان تعريف تقسيم الكلي حقيقيا او اضافيا الى جزئياته حقيقية او اضافية والتقسيم
الى قسمين وما يتعلق بكل منهما ولما كان بيان التعريف وما يتعلق به اصلا بالنسبة الى بيان
التقسيم وما يتعلق به قدم عليه فقال ومعناه اي معنى هذا التقسيم ولم يقل وتعريفه وهو تغيير
ذلك مما هو المتعارف في امثاله اشارة الى جواز التعبير في مثله وتحقيقا لنوع هذا التوجيه
في الجملة بانه تعريف حقيقي لا لفظي ضم قيود مطلقة متباينة لتحصيل مفهومات اقسام متباينة
ان كان التقسيم حقيقيا او متغايرة ليست بمتباينة بل متصادقة في الجملة لتحصيل مفهومات
اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار فقط سابقة متناول كل منها الى المقسم كلي
حقيقي او كلي اضافي فكان ان يقال ومعناه ضم المقسم الى قيود مطلقة متباينة او متغايرة
لكن الاولى هو التعبير الاول واذا كان هذا التقسيم ضم قيود الى المقسم مثلا فلا بد ان يوجد
في هذا التقسيم احد الاشياء الثلثة بالنظر الى كل قسم من اقسامه اذ الاقسام في هذا التقسيم
عبارة عن القيود والمقسم فاراد ان يشير الى كل منها فاشار الى الاول بقوله
فقد يذكر المقسم اي الكلي مطلقا في الاقسام بعينه في كل قسم من اقسام هذا التقسيم الذي
هو جزئيات مطلقة متباينة بالتباين او بالتباين المطلق سواء كان القيود ثمنها
اخص مطلقا من المقسم او اعم من وجه منه ضرورة فهنا ضم القيود ظاهر كذلك في
في تقسيم الانسان بالتقسيم الحقيقي الى القسمين مثلا مما صدق الانسان عليه الكلي الحقيقي
والكلي الاضافي اما انسان ابيض وهو القسم الاول واما انسان اسود وهو القسم
الثاني وكذلك الانسان اما انسان رومي واما انسان حبشي واشار الى الثاني
بقوله وقد يذكر ذلك المقسم في مفهوم الاقسام بعينه في مفهوم كل قسم من اقسام
هذا التقسيم كذلك في تقسيم الكلمة بالتقسيم الحقيقي ايضا الى اقسام ثلثة اذ الكلمة
ايضا مما صدق عليه الكلي مطلقا اما اسم وهو القسم الاول مفهومه كلمة
دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة او فعل وهو القسم
الثاني مفهومه كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت باحد الازمنة الثلثة
او حرف وهو القسم الثالث كلمة لا تدل على معنى في نفسها وبملاحظة هذا التقسير

والمقسم داخل في مفهوم كل واحد منها يظهر
عبد الوهاب

متغايرة نخ

الانسان صح

يظهر لك ضم القيود واشار الى الثالث بقوله وقد يحذف ذلك المقسم عن كل قسم من اقسام
هذا التقسيم وهو اي المقسم المحذوف مراد مع كل قيد من القيود المذكور كذلك في تقسيم
الانسان بالتقسيم الحقيقي الى القسمين مثلا الانسان اما ابيض وهو القسم الاول او اما
اسود وهو القسم الثاني او انسان اسود وهو القسم الثاني وهنا ايضا يظهر لك ضم القيود
بملاحظة المحذوف المقدر اذ المشهور ان المقدر كالملفوظ ويجوز اجتماع هذه الثلثة
في تقسيم واحد كلا او بعضا واقسام كل من هذه التقسيمات الثلثة جزئيات اضافية لا
حقيقية ان قلت اذا كان القيد اعم من وجه من المقسم فهنا وجه الضم ظ لانه لو لم يضم
الى القيد يلزم الفساد وهو انقسام الشيء الى ما يباينه مثلا لو كان الانسان منقسما
الى الابيض او الاسود والاسود مع ان كلا منهما منقسم الى الانسان وغيره يلزم انقسام
الانسان الى الانسان وغيره وهذه بط واما اذا كان القيد اخص مطلقا من المقسم كما في
تقسيم مثل الحيوان الى الناطق والناهق فلا يلزم الفساد المذكور مع انهم حكموا
بوجوب اعتبار الضم في الاقسام مطلقا فما وجه اعتبار الضم في مثل هذا قلت ضم
المقسم هو المفهوم لا ما صدق عليه ذلك وفصل النوع كالناطق والناهق
وان كانا اخصين مطلقا من الجنس بحسب الوجود الخارجي لكنهما اعم من وجه
منه بحسب مفهوميهما لان مفهوم الناطق مثلا شيء له النطق وكذا مفهوم
الناهق وبالجملة فصل النوع وخاصته لا يمكن تركيبهما من جنس ذلك النوع
فمفهوم الكل منهما اعم من وجه من الحيوان بحسب التعقل فلا يكون شيء منهما
قسما منه لا يتجه اليه فاعتبار المقسم في الاقسام لتحصيل مفهومات الاقسام حتى
لو كان المقسم اليه مفهوم الشيء لكان عين المقسم لان الشيء معتبر في مفهومهما
ولما فرغ من تعريف تقسيم الكلي الى جزئياته وعقبه بما يتعلق به شرع في بيان تقسيم
الى قسمين وما يتعلق به فقال ثم لكون بيان التقسيم متأخرا عن بيان التعريف
لطوله لاستعقب بالتقسيم المذكور ان هذا القسم اي تقسيم الكلي الى جزئياته
كان منقسما الى القسمين بالتقسيم الحقيقي لانه اما تقسيم عقلي وهو القسم الاول

لا حيوان له النطق

وَاَومَضَ البَرقُ
لاحيوان له
الا